

Distr.: General
4 April 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أشير إلى الفقرة ١٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، التي طلب فيها المجلس إلي أن أعد، في غضون ٩٠ يوما من اتخاذ القرار، تقريرا يتضمن خطة محكمة لبناء السلام تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الشريكة المعنية فيما تقوم به من أدوار في دعم عملية الانتقال في ليبيريا. وأكد المجلس أيضا، في هذا الصدد، أهمية الدور التنسيقي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في عملية إعداد الخطة.

ويسرني أن أوافيكم بالخطة السالفة الذكر، وكذلك بكتاب الإحالة، المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧، الوارد من مارجون فاشتي كامارا، وزيرة خارجية ليبيريا، وفريد ظريف، ممثلي الخاص لليبيريا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (انظر المرفق).

وقد أعدت الخطة في إطار عملية مشاورات مكثفة بقيادة بعثة الأمم المتحدة، وبالتنسيق الوثيق مع حكومة ليبيريا والشركاء الدوليين، ومع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في ليبيريا. وإن تبني الجهات الوطنية للخطة على نطاق واسع سيكفل استمرار التزام أصحاب المصلحة بما بعد أن تتولى حكومة جديدة السلطة في البلد عقب إجراء انتخابات عامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

والخطة متسقة تماما مع أولويات ليبيريا لبناء السلام، المرفقة بالخطة، بالصيغة التي وردت بها في برنامج التحول، وكذلك مع بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا، الذي وقعته في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ حكومة ليبيريا ولجنة بناء السلام، ومع أطر مماثلة أخرى.

وتتضمن الخطة جدولا زمنيا لعملية الانتقال في ليبيريا. وتمتد المرحلة الأولى حتى آذار/مارس ٢٠١٨، وتحدد خطوات ملموسة يتعين اتخاذها لكفالة النجاح في إنجاز ولاية البعثة بحلول ذلك التاريخ. وخلال المرحلة الثانية، التي ستبدأ في نيسان/أبريل ٢٠١٨،



ستدمج أولويات بناء السلام الأطول أجلا في الأطر الإنمائية لدعم الجهود الوطنية المبذولة للحد من النزاعات ومنع نشوبها. وأستنير في إعداد الخطة بالاستنتاجات الأولية للعملية الجارية لتحديد قدرات فريق الأمم المتحدة القطري، التي تشير إلى أن مغادرة البعثة ستؤدي إلى تقلص في القدرات التقنية للأمم المتحدة لدعم أنشطة بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، أشجع مجلس الأمن على أن ينظر في مقترحات خطة بناء السلام كي يساعد في دعم برنامج السلام في ليبيريا.

وتيسر إعداد الخطة بفضل تعاون ثلاثي بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن مشاورات مستفيضة مع لجنة بناء السلام.

ومن المهم التأكيد على أن الخطة تتضمن أحكاما خاصة تتعلق بالدعم الذي يتعين أن تقدمه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك البنك الدولي. كما أننا نتطلع إلى مشاركة نشطة من جانب منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى، ومن بينها الاتحاد الأفريقي.

وتشكل الخطة خطوة هامة أخرى في العملية الانتقالية في ليبيريا، وإني أهنيء حكومة ليبيريا والبعثة والشركاء الآخرين على ما بذلوه من جهود حديرة بالإعجاب. وتوفر الخطة إطارا قويا محمدا للتعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع دعما للحكومة الليبيرية وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين. وإذا نفذت هذه الخطة بنجاح فإنها ستكون نموذجاً يقتدى به في حالات مماثلة من حالات ما بعد النزاع.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش

رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة من وزيرة خارجية ليبيريا
ومن الممثل الخاص للأمين العام لليبيريا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
إلى وكيل الأمين لعمليات حفظ السلام

تجدون طيه مشروع النص النهائي لخطة بناء السلام في ليبيريا، الذي أعد عملاً بقرار
مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وتغطي الخطة بتأييد كامل من حكومة ليبيريا، وقد أعدت
بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين.

والخطة هي ثمرة عملية مشاورات مكثفة قادتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب
ليبيريا لبناء السلام. وهناك عنصر أساسي في عملية المشاورات تمثل في إنشاء الفريق المرجعي،
الذي ضم ممثلين كباراً من الوزارات والوكالات واللجان الحكومية ومن المجلس الوطني
للمجتمع المدني في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومجتمع
المانحين. وقد قام هذا الفريق المرجعي بتوجيه عملية صياغة المجالات ذات الأولوية لبناء السلام
المحددة في الخطة، استناداً إلى برنامج التحول، وبيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام
في ليبيريا، وغيرهما من أطر توطيد السلام. وجاءت المشاورات مع الجهات الفاعلة الثنائية
والمتعددة الأطراف لتزويد تحديد مجالات المساعدة الجاري تقديمها لتنفيذ أولويات بناء السلام
الوطنية، التي أخذت أيضاً في الاعتبار في الخطة. وأخيراً، أجريت مشاورات مكثفة مع جميع
الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني المسجلة من أجل كفالة التزام جماعي مستمر
بالخطة. وعلى هذا النحو، تتوقع أن تدعم الإدارة الجديدة، التي ستتولى مهامها في كانون
الثاني/يناير ٢٠١٨، استمرار تنفيذ الخطة.

وقد ساعد إيفاد فريق من المقرر يضم ممثلين عن الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد
الأوروبي في شباط/فبراير في عملية الصياغة. فقد ساعد هذا الفريق في إيضاح المسائل
وفي إعداد إطار الخطة وصوغها.

وإننا نؤمن بأن هذه الخطة ستساعد في وضع إطار قوي للتعاون بين الحكومة
وأصحاب المصلحة الوطنيين، من جهة، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع،
من جهة أخرى، للحفاظ على السلام في ليبيريا. ونأمل أن تكون مثالا تقتدي به مجتمعات
أخرى خارجة من النزاع في جميع أنحاء العالم.

(توقيع) فريد ظريف

وكيل الأمين العام

رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

(توقيع) مارجون ف. كامارا

وزيرة خارجية جمهورية ليبيريا

الحفاظ على السلام و ضمان تحقيق التنمية: خطة بناء السلام في ليبيا

مشروع النص النهائي

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦) إلى الأمين العام أن يعد، في غضون ٩٠ يوماً من اتخاذ القرار، تقريراً يتضمن خطة محكمة لبناء السلام تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، فيما تقوم به من أدوار في دعم عملية الانتقال في ليبيا. واستجابة لطلب المجلس، وُضعت خطة بناء السلام هذه بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة في ليبيا وحكومة ليبيا، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وإن النجاح في الحفاظ على السلام رهين بقيام أصحاب المصلحة الوطنيين ببناء رؤية مشتركة عن المجتمع، يكون فيها بناء السلام مسؤولية مشتركة لجميع الليبيين، بدعم من المجتمع الدولي.

٢ - وترتكز هذه الخطة على الانخراط الطويل الأمد للمجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى دعم الانتعاش بعد الحرب في ليبيا، وعلى البرامج الجاري تنفيذها في البلد بفضل المساعدات المقدمة من الجهات المانحة. وهي تحدد الإجراءات الرئيسية التي يجب اتخاذها قبل ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وهو موعد انتهاء الولاية الموضوعية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، وتُبين مستوى المشاركة السياسية الذي سيلزم، بعد ذلك التاريخ، لكفالة استدامة السلام. وتوفر الخطة إطاراً لاستمرار فريق الأمم المتحدة القطري في أداء دوره أثناء العملية الانتقالية وبعدها خاصةً.

٣ - وسيطلب نجاح خطة بناء السلام تعزيز التكامل والاتساق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تصميم وتحقيق نتائج بناء السلام. وفي هذا السياق، ستساعد نهج توحيد الأداء على صعيد منظومة الأمم المتحدة في التغلب على أوجه القصور البيروقراطية والإدارية، وستشجع ترتيبات الشراكة التي توائم تماماً المشاريع المدعومة من الأمم المتحدة والبرامج المنفذة والاستثمارات المقدمة من جانب الجهات المانحة الدولية مع أولويات حكومة ليبيا. وسيتم هذا المسعى الجماعي ليشمل إجراء تحليل وتقييم مستمرين للعملية الانتقالية بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشركاء دوليين آخرين.

ثانياً - الهدف

٤ - يجب أن يحافظ في مسعى بناء السلام في ليبيا على زخم السنوات الأربع عشرة الماضية، حتى في ظل مرور البلد بعمليتين انتقاليتين هما: انتخاب حكومة جديدة في تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٧ وانتهاء ولاية البعثة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. وهذه الخطة توفر إطاراً محكماً للحفاظ على السلام، وُضِع وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)؛ وتسترشد بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين فيما تقوم به من أدوار في دعم عملية الانتقال في ليبيريا، خلال فترة تقليص البعثة، وما بعدها، على النحو المنصوص عليه في ذلك القرار.

٥ - وتستلهم خطة بناء السلام قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، الذي يؤكد فيه المجلس أهمية تشجيع "الأخذ بنهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام، مع الإشارة إلى أن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ترابطاً وثيقاً ويعزز كل منها الآخر". وترسخ الخطة الالتزامات المقطوعة في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان، وتحدد المجالات ذات الأولوية للعمل المشترك من أجل منع الانزلاق مجدداً إلى دائرة النزاع، ومواصلة جهود الإصلاح، وتشجيع المصالحة، وتعزيز البيئة الأمنية، وإرساء أسس التنمية المراعية لظروف النزاع.

٦ - إن الخطة، دون المساس بالمسؤولية الرئيسية للحكومة ليبيريا عن رفاه سكانها، تعبير عن شراكة بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف وجميع أصحاب المصلحة الليبريين من ساسة وممثلين للمجتمع المدني. وفي هذا السياق، فإنها تعترف بلجنة بناء السلام باعتبارها هيئة استشارية حكومية دولية تتولى مهمة توجيه الاهتمام الدولي باستمرار إلى الحفاظ على السلام، والاضطلاع بأعمال المواكبة السياسية وأنشطة الدعوة لفائدة البلدان المتضررة من النزاع، بموافقتها (انظر قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، الفقرة ٤). وقد أشرفت الحكومة على إعداد الخطة، التي تتماشى مع جهودها الرامية إلى إيجاد وتنفيذ حلول لتحديات بناء السلام. وفي هذا الصدد، فإن خطة بناء السلام تحدد الأساس للمواءمة بين عمليات بناء السلام والخطط والاستراتيجيات الوطنية الطويلة الأجل، بوسائل منها "برنامج التحول".

ثالثاً - السياق

٧ - تكلفت الجهود التي بذلها البلد للانعاش بعد الحرب بتحقيق عدة إنجازات رئيسية، منها نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى الحكومة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وإجراء انتخابات رئاسية سلمية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، وانتخابات تشريعية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. واقترنت هذه النجاحات بمبادرات وطنية هامة في مجال السياسات، من قبيل "نهضة ليبيريا: رؤية عام ٢٠٣٠"؛ و "برنامج التحول (٢٠١٢-٢٠١٧)"; و "خارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني (٢٠١٣-٢٠٣٠)"; وبدء عملية لمراجعة الدستور ومشاريع قوانين متصلة بقطاعي العدالة والأمن، والحقوق في الأراضي وإدارة الأراضي، والحكم المحلي، واللامركزية، وإصلاح قطاع الخدمة المدنية.

٨ - وتعم ليبريا أيضا بتحسّن كبير في الحالة دون الإقليمية، ولا تواجه حاليا أية تهديدات من جانب البلدان المجاورة. ويتحقق السلام والاستقرار في كوت ديفوار وغينيا وسيراليون، فمن المرجح أن تظل الحالة الإقليمية مواتية لاستمرار السلام في ليبريا. وفي حين يستمر تقليص البعثة تدريجيا، فإن ليبريا تستفيد من هذه الحالة الإقليمية المواتية لتعزيز مكانتها ضمن المنظمات دون الإقليمية، ومنها اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، تضطلع ليبريا حاليا بنجاح بمهام رئاسة هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويمكن أن تشمل المجالات الأخرى للتعاون على الصعيد دون الإقليمي زيادة تعزيز استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود، على أنه يمكن لليبريا اللجوء إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل توفير ضمانات أمنية إذا اقتضت الحالة ذلك، على النحو الذي أظهرته مؤخرا الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها الجماعة في غامبيا.

٩ - وعلى الرغم من المكاسب الكثيرة التي تحققت في صون السلام والأمن في ليبريا، فإن القضايا التي حُددت على أنها أسباب جذرية للحرب الأهلية التي استمرت ١٤ سنة في البلد، تبقى دون معالجة. وهناك حاجة ملحة إلى إصلاح المؤسسات العامة، مع التشديد على التنفيذ الفعال لجدول الأعمال التشريعي. وإضافة إلى ذلك، تبين التقييمات التي أجريت مؤخرا أن المنازعات على الأراضي، والفساد، والمنازعات الحدودية والتوترات المتصلة بالامتيازات، ما زالت تشكل العوامل الرئيسية لاندلاع العنف. وتعرض حياة كثير من النساء لخطر كبير بسبب التفاوت الاجتماعي والعنف الجنسي والجنساني، وازدياد ضعف التماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية. وأدى انخفاض أسعار السلع الأساسية من الصادرات الأولية، وجائحة مرض فيروس إيبولا، إلى الحد من النمو الاقتصادي، مما يقوض التوقعات الكبيرة بسرعة الانتعاش بعد الحرب وقطف ثمار السلام.

١٠ - وتفاقت هذه التحديات بسبب محدودية القدرات في قطاعي الأمن وسيادة القانون، وببطء التقدم في المصالحة الوطنية، ومحدودية التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات الحكومية الحاسمة. وتحسنت العلاقات بين السلطة التنفيذية للحكومة والمجتمع، لكنها ما زالت متوترة، نظرا لغياب مصالحة وطنية حقيقية ولتدني مستوى ثقة الناس في مؤسسات العدالة والأمن، التي لا يزال وجودها محدودا للغاية خارج مونروفيا. ويتطلب الحفاظ على السلام في ليبريا استثمارا طويلا في مؤسسات وطنية تتسم بالشمول والمساءلة والقدرة على الاستجابة، ووجود حكومة ملتزمة بتوفير الفرص والخدمات لجميع الليبريين.

رابعاً - مبادئ توجيهية

١١ - تسترشد خطة بناء السلام بالمبادئ التالية.

- (أ) **إمساك جميع الجهات الوطنية بزمام الأمر** - فخطة بناء السلام وطرائق تنفيذها هي ثمرة مشاورات مكثفة مع حكومة ليبريا والأحزاب السياسية والمجتمع المدني^(١)؛
- (ب) **تحديد الأولويات الاستراتيجية لبناء السلام** - ففي عدد من المجالات الحاسمة في المرحلة الانتقالية، لا سيما سيادة القانون وحقوق الإنسان وقطاع الأمن، تحدد خطة بناء السلام الأولويات، مع إرساء الأسس لنهج أطول أجلا؛
- (ج) **إرساء نهج قائم على توافق الآراء لمراعاة ظروف النزاع** - فخطة بناء السلام تحدد معايير متوافق عليها بما يتيح لحكومة ليبريا وشركائها الدوليين تحديد أولويات الالتزامات وانتقاءها في ضوء مبادئ حقوق الإنسان؛
- (د) **تعزيز وإعادة تأكيد الالتزامات** - فالخطة لا تحل محل الاستراتيجيات والخطط القائمة، وإنما تعزز وتعيد تأكيد الالتزامات المتبادلة التي حددتها حكومة ليبريا والشركاء الدوليون على مدى السنوات الماضية؛
- (هـ) **ضمان شفافية استخدام المعونة وحسن توقيتها وإمكانية التنبؤ بها** - فالخطة تستند إلى التزام حكومة ليبريا والجهات المانحة بضمان شفافية استخدام المعونة وحسن توقيتها وإمكانية التنبؤ بها، لدعم هذه الأولويات من خلال تبادل المعلومات وإقامة حوار منتظم وصريح بشأن السياسات؛
- (و) **استخدام الاتصالات الاستراتيجية** - إذ ستستخدم بعثة الأمم المتحدة وحكومة ليبريا وسائل الاتصال الاستراتيجي لزيادة الوعي العام والتعامل مع التطلعات التي تثيرها العملية الانتقالية. وهذا الجهد ينبغي أن يكفل فهم الليبريين للالتزامات وأدوار ومسؤوليات الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في إطار تنفيذ خطة بناء السلام. وينبغي أن يكون أسلوب التواصل ملائماً، وأن تُستخدم، عند الاقتضاء، اللغة الإنكليزية الليبرية أو اللغات المحلية.

(١) في شباط/فبراير ٢٠١٧، أجريت مشاورتان مع ممثلي الأحزاب السياسية الليبرية ومشاورة واحدة مع قادة المجتمع المدني في مونروفيا. ومثل المجتمع المدني رسمياً في الفريق المرجعي الذي شكّل لتوجيه عملية صياغة خطة بناء السلام والذي ضم أيضاً ممثلين عن حكومة ليبريا، والمجتمع الدولي، والبنك الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة.

خامسا - هيكل الخطة

١٢ - تضع خطة بناء السلام جدولاً زمنياً للعملية الانتقالية في ليبيريا، يحدد موعد العملية الانتخابية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وموعد تولّي حكومة جديدة لمهامها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وموعد انتهاء ولاية البعثة في آذار/مارس ٢٠١٨.

١٣ - وتنشئ خطة بناء السلام خارطة طريق متفقا عليها تضم إجراءات فورية يتعين اتخاذها في إطار عملية انتقالية ناجحة، وتضع في الوقت ذاته توجيهات إرشادية لإقامة مجتمع سلمي، عادل، شامل لجميع أفرادها، يقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ويتوافق مع الهدف الأعم المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال اتباع نموذج اقتصادي قوامه التنوع واللامركزية يستند على السوق المحلية، والزراعة المستدامة، والصناعة الزراعية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٤ - وستنفذ الخطة على مرحلتين:

(أ) المرحلة الأولى، التي ستمتد من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى غاية آذار/مارس ٢٠١٨، وتشمل أنشطة يلزم القيام بها خلال فترة الاثني عشر شهراً القادمة لضمان نجاح العملية الانتقالية. وتنطوي على الإجراءات المطلوب من منظومة الأمم المتحدة أن تتخذها لدعم الالتزام من جانب حكومة ليبيريا بتوفير قدرات وطنية دائمة أساسية للحفاظ على السلام قبل مغادرة البعثة؛

(ب) المرحلة الثانية، التي ستبدأ في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وستستمر لمدة تحددها الحكومة الجديدة، على ألا تتجاوز من حيث المبدأ عام ٢٠٢٠، الذي هو العام الذي من المتوقع أن يجري فيه استعراض منتصف المدة لبرنامج التحول الثاني^(٢). وخلال هذه المرحلة، ستدمج أولويات بناء السلام الأطول أجلا في الأطر الإنمائية اللازمة لضمان تقديم دعم متواصل للجهود الوطنية المبذولة للحد من النزاعات ومنع نشوبها وإدارة مخاطرها. ودعمًا لهذا المسعى، ستبذل أيضا جهود متضافرة لضمان إنشاء قدرات فعالة للإنذار المبكر وكذا وضع خطط أساس متفق عليه لتحليل المخاطر والقدرة على الصمود من أجل دعم تخطيط التنمية المراعية لظروف النزاع.

١٥ - وفي الفترة الانتقالية الواقعة بين المرحلتين، سيولى اهتمام خاص لعملية الانتقال السياسي والتشغيلي التي يتعين أن يضطلع بها كل من حكومة ليبيريا ومنظومة الأمم المتحدة خلال الفترة

(٢) يجري التخطيط حالياً لبرنامج التحول الثاني وسيحظى بالموافقة النهائية للحكومة الجديدة في عام ٢٠١٨. ومن المقرر إجراء استعراض لمنتصف المدة في عام ٢٠٢٠. ومن المقرر أيضاً أن يخضع إطار البنك الدولي الحالي للشراكة القطرية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠٢٠.

التي تلي الانتخابات مباشرة. وأثناء هذه الفترة، سيتم تخصيص المساعدة وسيتم الانخراط بما يكفل استجابة منظومة الأمم المتحدة وشركائها للأولويات التي تحددها الحكومة الجديدة.

١٦ - وقد تمت الموافقة على إجراءات المرحلة الأولى من جانب حكومة ليبيريا ومنظومة الأمم المتحدة وغيرهما من المشاركين في صياغة خطة بناء السلام. وأتفق على أولويات إرشادية للمرحلة الثانية، وعلى استعراض مشترك بين الحكومة المنتخبة حديثاً والأمم المتحدة والشركاء الدوليين للأولويات والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، سيبدأ قبل مغادرة البعثة.

١٧ - وستساعد مرحلتنا الخطة على تنظيم تسلسل أنشطة الأمم المتحدة والمعلم الضرورية لدعم حكومة ليبيريا في تلبية احتياجات البلد لبناء السلام. وقد حُدد تسلسل الإجراءات بتطبيق المعايير التالية:

- هل سيكون للنشاط أثر فوري وملمس على دعم عملية الانتقال السلمي و/أو معالجة عوامل الخطر والمنعة المحددة بصورة جماعية؟
- هل سيستهدف النشاط مباشرة أفقر وأضعف الفئات السكانية والأسر المعيشية و/أو معظم مناطق البلد المحرومة؟
- هل يمكن أن يتم تنفيذ النشاط ضمن الإطار الزمني المقرر في ضوء القدرات التنفيذية (الوطنية/الدولية) القائمة والموارد المتاحة؟
- هل ينشئ النشاط نظاماً أساسية و/أو يمكن من إجراء الإصلاحات الأساسية اللازمة لبناء القدرات الوطنية؟

سادسا - خطة الأمم المتحدة لدعم أولويات بناء السلام الوطنية وعملية الانتقال حتى آذار/مارس ٢٠١٨

١٨ - خلال المرحلة الأولى من خطة بناء السلام، ستدعم منظومة الأمم المتحدة حكومة ليبيريا في تهيئة الظروف اللازمة لإجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة وتحقيق انتقال ديمقراطي سلس عقب الانتخابات الرئاسية التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ودون المساس بطائفة البرامج الجاري تنفيذها والمدعومة من منظومة الأمم المتحدة، تحدد المرحلة الأولى من خطة بناء السلام الإجراءات الحاسمة اللازمة لإجراء عملية انتخابية سلمية، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتنفيذ برنامج الحكومة التشريعي وتحقيق لامركزية الخدمات العامة. وستواصل منظومة الأمم المتحدة الاعتماد على الشراكة القائمة مع حكومة ليبيريا وتنفيذ أولويات بناء السلام من منظور برنامج التحول، وبيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا، وأطر السياسات الأخرى ذات الصلة.

١٩ - وسيكون منع نشوب النزاعات محوريا في جهود منظومة الأمم المتحدة لدعم عمليتين انتقاليتين متوازيتين. فخلال عملية الانتقال الأولى، ستركز الأمم المتحدة على تيسير نقل سلمي ومنظم للسلطة السياسية والإدارية من الحكومة الحالية إلى إدارة جديدة من المقرر أن تتولى مهامها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وفي إطار عملية الانتقال الثانية، سيتم التركيز على مغادرة البعثة وعلى العمل الذي تضطلع به بقية كيانات الأمم المتحدة مع الحكومة الجديدة، بحيث أن فريق الأمم المتحدة القطري سيتولى مسؤوليات تتعلق بمنع نشوب النزاعات في إطار مشاريع وبرامج وأنشطة للدعوة. وسيتم أيضاً في إطار عملية الانتقال الثانية إدارة عملية تسليم أصول البعثة، المادية والفكرية، للفريق القطري.

ألف - أولويات توطيد السلام

التشجيع على إجراء انتخابات شاملة وسلمية في عام ٢٠١٧

٢٠ - تتيح الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ فرصة لليبريين لإثبات التزامهم بالديمقراطية وتوطيد السلام. ومع أن ليبريا هي أقدم جمهورية في أفريقيا، فإن انتخابات عام ٢٠١٧ ستصادف المرة الأولى في تاريخ هذا البلد التي تسلّم فيها إدارة منتخبة ديمقراطياً السلطة السياسية والإدارية بطريقة سلمية لإدارة أخرى منتخبة ديمقراطياً في إطار عملية انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب. ولا بد من أن تسترعي هذه اللحظة التاريخية اهتمام العالم، وسيكون تنظيم الانتخابات شاهداً على النضج السياسي لليبريين وعلى فعالية الجهود الوطنية والدولية التي تبذل لبناء الدولة بعد انتهاء النزاع.

٢١ - وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠١٧ يتوقف إلى حد كبير على الدور الريادي للجنة الوطنية للانتخابات التي يتعين عليها أن تضطلع بواجباتها بحياد وكفاءة وشفافية. ويجب على هذه اللجنة أيضاً أن تكفل امثال الأحزاب السياسية والمرشحين لتولي المناصب للقواعد واللوائح الانتخابية. ويمكن تحقيق ذلك بإبرام اتفاق فيما بين الأحزاب السياسية يلزمها بإجراء عملية انتخابية سلمية شاملة، وبدعمها لعملية انتقال سياسي منظمة تنظيمياً جيداً. وستعتمد مصداقية نتائج الانتخابات على حجم مشاركة المواطنين ومدى شمولها، مما يضمن مشاركة كاملة للشباب والنساء والفئات المهمشة في النقاش الوطني، وستتطلب برنامجاً قوياً للتربية المدنية للناخبين. ويتعين على جميع من يتطلعون إلى المشاركة في الحياة السياسية وعلى أحزابهم أن يبنذوا ويدنوا علناً الممارسة الشنعاء لطقوس القتل التي شهدتها فترات ما قبل الانتخابات في السابق. وتحمل الحكومة المنتهية ولايتها المسؤولية عن صون السلام والأمن فيما يتصل بالأنشطة الانتخابية، وعن ضمان جاهزية الشرطة والمحاكم والسجون وامتلاكها للموارد الكافية لمواجهة التحديات القانونية وتحديات إنفاذ القانون المتصلة بالانتخابات.

٢٢ - وفي هذا السياق، ستقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم للعملية الانتخابية من خلال تركيز الجهود في المجالات التالية:

(أ) تشكيل منتدئ رفيع المستوى لإدارة الأزمات يهدف إلى التخفيف من حدة العنف الانتخابي ومنع وقوعه وضبطه، ويتكون من ممثلين كبار عن الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف؛

(ب) إشراك حكومة ليبيريا وأصحاب المصلحة الوطنيين من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لضمان إجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة وسلمية وشفافة؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها حكومة ليبيريا لضمان إجراء عملية انتخابية شاملة في عام ٢٠١٧، مع إيلاء اهتمام خاص لاحترام قواعد ومعايير حقوق الإنسان، ولمشاركة النساء والشباب الكاملة في تخطيط وتنفيذ الانتخابات ومنع العنف الانتخابي؛

(د) تقديم الدعم التقني والتشغيلي والمالي للجنة الوطنية للانتخابات من خلال برنامج الانتخابات الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السلام والأمن وسيادة القانون

٢٣ - مع أن تقدماً هاماً قد أُحرز في تعزيز سيادة القانون في ليبيريا منذ أن انتهى النزاع في عام ٢٠٠٣، ما زالت هناك تحديات حقيقية فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة، وإقامة العدل بفعالية وكفاءة، وضمان المساواة أمام القانون والمساءلة من حيث القانون. ومن العوامل التي يتعين أن تعالج تقادم الإطار القانوني، ورداءة الرقابة، وضعف الإجراءات الإدارية، ومحدودية القدرات البشرية والمؤسسية. أما النتائج فتتمثل في حالات التأخير المفرط والاحتجاز المطول قبل المحاكمة والمحاكمات المجافية للقانون، ومحدودية التقدم المحرز في مواءمة نظامي العدالة القانونية والعدالة العرفية. ويعد زيادة تطوير قطاع العدالة وتعزيز ثقة الناس في سيادة القانون أمرين بالغين الأهمية للحفاظ على السلام والاستقرار في ليبيريا. وتدرك الحكومة هذه التحديات، وقد أعربت عن التزامها بالمضي قدماً، كواحدة من أولوياتها في السنة الأخيرة من ولايتها، بتنفيذ التوصيات المؤيدة على الصعيد الوطني والرامية إلى معالجة مواطن الضعف العامة في نظام العدالة الجنائية. وستواصل الجهود الرامية إلى مواءمة نظامي العدالة القانونية والعدالة العرفية، وإن كانت هذه الجهود ستمتد لما بعد المرحلة الأولى من خطة بناء السلام. وعلاوة على ذلك، من المسلم به أن التسوية الفعالة للمنازعات الانتخابية ستكون عنصراً رئيسياً في أي عملية انتخابية سلسة.

٢٤ - وأحرز أيضاً تقدم هام في إضفاء طابع مهني على قطاع الأمن في ليبيريا. وكان النجاح في تولى المسؤوليات الأمنية، وفق الموعد النهائي الذي حدده مجلس الأمن، إنجازاً بارزاً. وستكون الأولوية المحددة للقطاع في المرحلة الأولى هي كفالة توفير خدمات أمن فعالة لإجراء انتخابات عام ٢٠١٧ بطريقة حرة ونزيهة وشفافة وآمنة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والانتقال إلى حكومة جديدة. وستشمل العناصر الرئيسية لأمن الانتخابات بذل المساعي لبناء الثقة مع المجتمعات المحلية عبر زيادة التركيز على الخبرة المجتمعية، وبذل جهود لزيادة الفعالية التشغيلية وعمليات النشر في جميع أرجاء البلد؛ وبذل جهود تكفل أن تعمل مجالس أمن المقاطعات بفعالية. وهناك أولوية أخرى تتمثل في تنفيذ الإطار القانوني والسياسي للقطاع، بما في ذلك تفعيل هيئات الإدارة الداخلية والرقابة المدنية. وما زال تعزيز إدارة الحدود عنصراً رئيسياً آخر لاستتباب الأمن وإرساء الاستقرار. ويعد توفير الموارد لقطاع الأمن تحدياً ماثلاً على الدوام، وسيجرى استعراض مالي للاسترشاد بنتائجه في تحديد مخصصات الميزانية في المستقبل.

٢٥ - والليبريون متفقون على أن المصالحة الوطنية هي السبيل إلى ثبات تحويل النزاع وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. غير أنه، بعد مرور ١٤ عاماً على توقيع اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٣، لم يجرز سوى تقدم محدود نحو معالجة الأسباب الجذرية للحرب الأهلية الليبرية. وما زالت توصيات رئيسية عديدة وردت في التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩^(٣)، لم تتحقق. وعلاوة على ذلك، يعد صدور القوانين الرئيسية أمراً حاسماً لمعالجة الأسباب الجذرية لتجزؤ العلاقات بين الدولة والمجتمع، غير أن بطء الإصلاح التشريعي يعوق عملية المصالحة. وتسعى خطة بناء السلام إلى بعث روح المصالحة الوطنية في السنة الأخيرة من ولاية الحكومة الحالية وإلى وضع معايير للعملية الوطنية للتعافي في الأجل الطويل.

٢٦ - وتمشيا مع قراري مجلس الأمن ٢١٧١ (٢٠١٤) و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، اللذين يسلم فيهما المجلس بالمسؤولية الرئيسية لحكومة ليبيريا عن الحفاظ على السلام، ستظل الأمم المتحدة رهن الإشارة لكفالة الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات بغية الحفاظ على السلام عبر سبل منها استخدام آليات التنفيذ المشتركة، مثل الشراكة بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي للبلدان والحالات الهشة والمتضررة من النزاع، والبرنامج المشترك المعني ببناء القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات، ومركز التنسيق العالمي للشرطة والعدالة والإصلاحات. وخلال المرحلة الأولى من خطة بناء السلام، ستضطلع الأمم المتحدة بالأنشطة التالية:

(أ) تنمية القدرة الوطنية لحماية المدنيين وتحسين فهم مدلول حماية المدنيين،

مع التركيز على الفترة الانتخابية؛

(٣) يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: <http://trcofliberia.org/reports/final-report>.

- (ب) إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية وسائر وكالات إنفاذ القانون في ليبيريا بشأن التخطيط الفعال لكفالة فعالية العمليات المتعلقة بأمن الانتخابات على الصعيد الوطني؛
- (ج) دعم تنفيذ الحفارة المجتمعية من أجل بناء الثقة بين المواطنين الليبريين ووكالات إنفاذ القانون؛
- (د) دعم تفعيل مجالس أمن المقاطعات، بوصفها آليات فعالة للإنذار المبكر والتنسيق؛
- (هـ) تيسير التعاون الثنائي مع سيراليون وغينيا وكوت ديفوار في مجال أمن الحدود واستقرارها، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين؛
- (و) إسداء المشورة إلى حكومة ليبيريا بشأن التنفيذ الفعال للاستراتيجية الأمنية الوطنية، وقانون الشرطة، وقانون دائرة الهجرة، وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر؛
- (ز) إسداء المشورة إلى حكومة ليبيريا بشأن تنفيذ التوصيات المؤيدة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بإصلاح قطاع العدالة؛
- (ح) دعم حكومة ليبيريا، بالتعاون مع البنك الدولي، في إجراء استعراض للنفقات العامة لقطاع الأمن؛
- (ط) إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم الأحزاب السياسية والمجتمع المدني واللجنة الوطنية للانتخابات في تعزيز السلام والمصالحة بعد الانتخابات؛
- (ي) إسداء المشورة إلى حكومة ليبيريا بشأن تنقيح خارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني؛
- (ك) دعم انعقاد مؤتمر وطني بشأن المصالحة، والمساعدة في إجراء حوارات المصالحة على صعيد المقاطعات.

التحول الاقتصادي

٢٧ - هناك توافق واسع في الآراء^(٤) على أن الفقر والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي كانا من بين الأسباب الجذرية لاندلاع النزاع في ليبيريا. وتدرك حكومة ليبيريا، بوصفها عضوا في مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، أن البلد من بين أكثر دول العالم هشاشة وتضررا من النزاع. وإن إرث الحرب والاعتماد على سلع أولية شديدة التقلب في القطاع الاستخراجي والتعرض لعدد من المخاطر الخارجية المتصلة بالمناخ والنزاعات والكوارث أمور تطرح

(٤) انظر التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة (المتاح على العنوان الإلكتروني <http://trcofliberia.org/reports/final-report>) وبرنامج التحول (المتاح على العنوان الإلكتروني <http://www.lr.undp.org/content/liberia/en/home/ourwork/library/liberia-agenda-for-transformation.html>).

تحديات خاصة أمام ليبيريا في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣^(٥). وفي الوقت الراهن، تلتزم حكومة ليبيريا بتقدير تكاليف برنامج تحول منقح، سيوفر خريطة طريق لتبني أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ على الصعيد المحلي.

٢٨ - ولم يكن التقدم التدريجي في تدابير التنمية البشرية المتخذة في ليبيريا منذ عام ٢٠٠٣ كافيا لدحر الفقر، في ظل معدل تنمية وطنية أقل من متوسط بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فقد أدى الركود الذي شهده اقتصاد البلد خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦ إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٢ في المائة سنويا. وقد نتج ذلك، إلى حد كبير، عن استمرار الهبوط في أسعار السلع الأساسية العالمية وحدوث انتعاش ضئيل في تدفقات رأس المال الخاص في فترة ما بعد وباء الإيبولا. أما الشركات الرائدة في مجال امتياز ركاز الحديد، التي كانت المحرك الرئيسي للنمو في السنوات الأخيرة، فهي إما قلصت عملياتها أو أغلقت، مما أدى إلى انخفاض الصادرات وفقدان فرص العمل وانخفاض الإيرادات الحكومية.

٢٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١٧، حُفِّض صندوق النقد الدولي تقديرات النمو الاقتصادي لليبيريا لعام ٢٠١٦ من نسبة -٠,٥ في المائة المقدرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى -١,٢ في المائة. ويتوقع الصندوق أن تواجه حكومة ليبيريا عجزا كبيرا في الميزانية، على الرغم من دعم الجهات المانحة للميزانية بحوالي ٧٥ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧^(٦). وبينما يتوقع صندوق النقد الدولي تحقيق نمو اقتصادي تتراوح نسبته بين ٢,٥ و ٣ في المائة عن السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، لا تزال تلك النسبة أقل من نسبة معدل النمو في فترة ما قبل وباء الإيبولا التي بلغت ٧ في المائة. وبالتالي، يقدر المردود الفعلي للسنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٥٢٠ مليون دولار، ما يمثل انخفاضا بنسبة ٦ في المائة مقارنة بالمردود الفعلي للسنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥^(٧). وإن استمرار ضعف الإيرادات وانخفاض موارد الجهات المانحة في السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ قد يدفعان الحكومة إلى تخفيض الإنفاق بنسبة إضافية تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة. ولهذه العوامل آثار كبيرة في تعبئة الإيرادات المحلية والتضخم واستقرار أسعار الصرف خلال المرحلة الأولى من خطة بناء السلام والانتقال إلى إدارة جديدة، مع رُححان أن تفتقر الحكومة إلى الموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها.

(٥) انظر au.int/en2/agenda2063.

(٦) نتائج بعثة صندوق النقد الدولي إلى ليبيريا، آذار/مارس ٢٠١٧.

(٧) أرقام من بعثة البنك الدولي في ليبيريا، آذار/مارس ٢٠١٧.

٣٠ - ومن هذا المنظور يكتسي الإصلاح الاقتصادي والتنمية أهمية حاسمة في تمويل أنشطة بناء السلام، ويظان هدفين طويلي الأجل في الخطة. وستساعد الأمم المتحدة الحكومة في المرحلة الأولى على تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية البالغة الأهمية ووضع السياسات المناصرة للفقراء الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مشترك يقوده القطاع الخاص. وخلال هذه الفترة ستقوم منظومة الأمم المتحدة بدعم إنشاء وحدة لبحوث وسياسات الاقتصاد الكلي في وزارة المالية والتخطيط الإنمائي، بما في ذلك توفير الموارد التقنية والمالية الكافية، وتعزيز قدرة وزارة المالية والتخطيط الإنمائي على تتبع تنسيق المعونة وتنظيمه ومواءمته بفعالية.

الحوكمة والمؤسسات العامة

٣١ - يعد إصلاح الحكم أمراً أساسياً لبناء السلام وتعزيز المصالحة في ليبيريا. وشكلت عيوب إطار الحوكمة وأوجه القصور التي تعتره مصدراً للنزاع على مر التاريخ وأسهمت في استمرار الانقسامات في المجتمع. ويرسخ الدستور الليبيري (١٨٤٧ و ١٩٨٦) مركزية السلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مونروفيا، وأسهم عدم نص هذا الترتيب على إقامة مؤسسات الحكم الذاتي وتقديم الخدمات على الصعيد المحلي في تأجيج التوترات السياسية والاجتماعية والعرقية التي أدت في نهاية المطاف إلى القلاقل الاجتماعية والعنف السياسي والحرب الأهلية.

٣٢ - واتسم التقدم في تنفيذ برنامج إصلاح الحكم بالبطء. ولا يزال مشروع قانون الحكم المحلي ومشروع قانون الحقوق في الأراضي قيد النظر أمام الجهاز التشريعي، ويتطلب تشغيل هيئة الأراضي تخصيص اعتمادات من الميزانية. والتصور السائد لدى العديد من الليبيريين هو أنه على الرغم من الحوارات القوية والشاملة والتشاركية، فإن انعدام الإرادة السياسية يحول دون إصلاح الحوكمة. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز دور المجتمع المدني لضمان إمكانية أن يصبح عاملاً فعالاً للتغيير الاجتماعي وأن يكفل المساءلة عن السياسات الحكومية.

٣٣ - ولا يزال دعم منظومة الأمم المتحدة للحكومة والمؤسسات العامة يكتسي أهمية حاسمة في إجراء الإصلاح الهيكلية وتوطيد مكتسبات السنوات الماضية في مجال بناء السلام. وسيتمثل دور الأمم المتحدة في مساعدة أصحاب المصلحة الوطنيين على إنجاز مجموعة التشريعات الحاسمة الأهمية والتعجيل بتحقيق لامركزية الخدمات العامة والإسهام في إنشاء نظام فعال لإدارة الأراضي وهيئتها ومساعدة المؤسسات العامة على استعادة علاقة الثقة بين الدولة والمواطنين التابعين لها.

٣٤ - وسوف تركز الأمم المتحدة، خلال المرحلة الأولى من خطة بناء السلام، على المجالات التالية:

(أ) الدعوة إلى اعتماد مشروع قانون الحقوق في الأراضي ومشروع قانون الحكم المحلي ودعم اعتمادهما، ومساعدة الحكومة على وضع الإطار التنظيمي لتنفيذ قانون هيئة الأراضي؛

(ب) دعم جهود الحكومة لتحقيق اللامركزية وتعزيز قدرة الحكومات المحلية على إدارة الخدمات التي تقدمها في إطار من الإنصاف والشمول في جميع المقاطعات الخمس عشرة؛

(ج) الدعوة إلى تعديل قانون اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٨؛

(د) دعم الحوكمة الشاملة والمساءلة عن النتائج من خلال تمكين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية المحلية) بهدف تعزيز دور المراقبة والرصد الذي يقوم به.

المسائل الشاملة

٣٥ - تلتزم حكومة ليبيريا بضمان أن تستند أولويات بناء السلام إلى مبادئ حقوق الإنسان، وتركز على تعزيز نظام الحماية الوطنية. وتشمل الشواغل الرئيسية في مجال حقوق الإنسان ارتفاع مستويات العنف الجنسي والجنساني، وانعدام حماية حقوق الإنسان في الإجراءات القضائية، وتضارب بعض الممارسات التقليدية مع قواعد حقوق الإنسان. وتشمل الأولويات الرئيسية في هذا الصدد تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتعزيز انخراط ليبيريا مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل وكفالة استمرار انخراطها؛ وإدراج الصكوك الدولية في القانون الوطني؛ وبناء قدرات اللجنة الوطنية المستقلة بحقوق الإنسان. وستسعى حكومة ليبيريا إلى دعم إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيريا يعمل على الدوام على توفير دعم تقني أساسي للمؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان وعلى كفالة استدامة العلاقات مع هيئات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

٣٦ - ونظرا إلى أن أعمار ٧٩ في المائة من سكان ليبيريا تقل عن ٣٦ عاما^(٨)، فإن الاستفادة من إمكانات الشباب سيظل أمرا أساسيا لتحقيق التنمية الوطنية وبناء السلام في ليبيريا. وفي الوقت الحاضر، يؤدي ارتفاع معدلات بطالة الشباب وقلة فرص الحصول على التعليم الجيد وندرة فرص كسب الرزق المستدامة إلى استبعاد آلاف الشباب من الحياة الوطنية. ويتعين أن يصبح إصلاح النظام التعليمي في البلد ركيزة أساسية في مسعى الحفاظ على السلام، وذلك حتى يتسنى للشباب الليبريين اكتساب المهارات اللازمة لهم ليكونوا

(٨) Liberia, Liberia Institute of Statistics and Geo-Information Services, Ministry of Health and Social Welfare, National AIDS Control Programme and ICF International, *Liberia Demographic and Health Survey 2013* (Monrovia, 2014).

مواطنين منتجين،. وترتكز القيادة الحكومية في مجال تنمية الشباب حاليا على اعتماد مشروع القانون الوطني بشأن الشباب وتنفيذه، وفتح قنوات منتظمة للاتصال بين الشباب والسلطات من أجل تشجيع إسهام الشباب في ضمان السلمية خلال الفترة الانتخابية.

٣٧ - ولا يزال توسيع نطاق مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية يكتسي أهمية بالغة لتوطيد السلام. وتعد ليبريا طرفا في العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بالجنسانية وبناء السلام، وقد اعتمدت الحكومة سياسة جنسانية وطنية وخطوة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويكتسي ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٧ باعتبارهن مرشحات وناخبات ومديرات أهمية حاسمة في النهوض بالتكافؤ بين الجنسين وفي المساعدة على أن يكون للمرأة صوت متساو مع الرجل في مراكز صنع القرار السياسي وتقرير السياسات العامة. ويشكل التزام الحكومة بتطبيق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لدى إعداد ميزانيات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ المخصصة للوزارات والوكالات واللجان خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

٣٨ - وليبريا عرضة لآثار تقلب المناخ وتغيره، مما يفاقم أكثر التحديات التي يواجهها البلد في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. فالوضع الهش للنظم الإيكولوجية يتفاقم من جراء النشاط البشري الذي يركز على استغلال الموارد الطبيعية والتنافس عليها، وهو ما يساهم في الصراع والتوتر الاجتماعي على النحو المشهود حاليا. وينطوي التعجيل بالانتعاش الاقتصادي من خلال استخراج المواد الأولية على مخاطر كامنة من حيث التماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية. وتؤكد النزاعات بين الشركات الأجنبية والمجتمعات المحلية في مجالات الامتياز هشاشة عملية توطيد السلام في ظل ظراف تتقاطع فيها المصالح التجارية في استغلال النظام الإيكولوجي وأولويات الأمن البشري.

٣٩ - إن دعم الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والنهوض بالشباب والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية جزء لا يتجزأ من نهج الأمن البشري المعتمد في خطة بناء السلام. ويتيح هذا النهج لمنظومة الأمم المتحدة إرساء علاقة بناءة بين المكلفين بالمسؤولية وأصحاب الحقوق^(٩)، أثناء العملية الانتقالية في إطار الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون للحفاظ على السلام. وفي هذا السياق، ستعطي الأمم المتحدة الأولوية لتقديم الدعم في المجالات التالية:

(أ) دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها في ليبريا، مع إيلاء اهتمام خاص للانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال والنساء، وذلك بتقديم

(٩) الجهات المكلفة بالمسؤولية هي الجهات الفاعلة التي عليها التزام معين أو مسؤولية معينة في ما يتصل باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها والامتناع عن انتهاكها. وأصحاب الحقوق هم أفراد أو فئات اجتماعية تتمتع باستحقاقات معينة يجب على جهات محددة مكلفة بالمسؤولية احترامها.

المشورة والدعم لتنفيذ ورصد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل؛

(ب) تعزيز قدرات اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لتنفيذ ولايتها؛

(ج) الدعوة إلى اعتماد مشروع قانون العمل الإيجابي من أجل المشاركة والتمثيل العادلين، ودعم اعتماده؛

(د) الدعوة إلى اعتماد مشروع قانون العنف العائلي، ودعم اعتماده؛

(هـ) دعم الجهود التي تبذلها حكومة ليبيريا لمكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب؛

(و) دعم إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيريا بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛

(ز) دعم مراجعة الحكومة للسياسة الوطنية للشباب، وتشجيع اعتماد مشروع القانون الوطني بشأن الشباب، والمساعدة في تنفيذ الجوانب المتصلة بالشباب في خارطة طريق للتعافي وبناء السلام وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني؛

(ح) دعم زيادة انخراط ومشاركة الشباب في الحوكمة وعمليات التنمية على جميع المستويات من أجل تعزيز سيادة القانون وتعزيز بناء السلام ومنع نشوب النزاعات واندلاع العنف، مع التركيز بوجه خاص على ضمان سلمية ونجاح الانتخابات في عام ٢٠١٧؛

(ط) إعداد وتنفيذ تقييم شامل لحالة الشباب في ليبيريا من أجل الاسترشاد به في وضع سياسات مشتركة للشباب وتدخلات إنمائية مشتركة لصالح الشباب؛

(ي) تقديم الدعم لإجراء تدريب مهني/تقني مرتبط بتطوير الخبرات المتخصصة وتعزيز مهارات مباشرة الأعمال الحرة وفرص كسب العيش؛

(ك) إدماج المنظور الجنساني تماما في عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية ووضع المنظور الجنساني في صلب عملية إعداد خطط وبرامج الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإلى حلها وبناء السلام؛

(ل) إعادة تأكيد التزامها بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من مجموع أموالها المخصصة لبناء السلام لغرض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(م) دعم تطوير القدرات في مجال الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك تنمية الأراضي المنخفضة، وضمان قدرة الزراعة على التكيف مع تغيّر المناخ.

باء - دعم نقل السلطة السياسية والإدارية بعد انتخابات عام ٢٠١٧

٤٠ - ستكون فترة ما بعد الانتخابات اختباراً لمنعة البلد خلال نقل السلطة السياسية والإدارية، واختباراً لقدرة نظم الإدارة على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية لشعب ليبيريا. ويرمي الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى ضمان الانتقال السلس للسلطة، وكفالة استمرارية العمليات، واستمرار الخدمة المدنية والوزارات والإدارات والوكالات الحكومية في تقديم الخدمات إلى العموم، بما في ذلك المهام الحكومية الأساسية؛ واستئناف السير على مسار التنمية المستدامة. وستدعم منظومة الأمم المتحدة العملية الانتقالية في ليبيريا من خلال تنظيم حوار سياسي وتقديم المشورة التقنية وعن طريق العمل مع الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة على ضمان سلاسة نقل السلطة السياسية والإدارية إلى الرئيس القادم والحكومة المقبلة. وستدعم الأمم المتحدة أصحاب المصلحة الوطنيين، من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، في إعداد ما يلي: (أ) إطار انتقالي للحكومة الحالية يحدد الأدوار والمسؤوليات في إطار العملية الانتقالية؛ (ب) جدول زمني منظم لإدارة المرحلة الانتقالية، يتضمن مواعيد لإحلاء المكاتب وأماكن الإقامة الرسمية؛ (ج) آليات للرصد تهدف إلى حماية أصول الحكومة، من خلال نظام للجرد؛ (د) وضع نظام تسليم يشمل مجموعة متنوعة من المكاتب الحكومية من أجل كفالة حسن حفظ السجلات وتعزيز الذاكرة المؤسسية.

٤١ - وستعمل قيادة الأمم المتحدة في ليبيريا عن كثب مع الرئيس القادم بعد الانتخابات لدعم تشكيل فريق يُعنى بالمرحلة الانتقالية ولتيسير التعاون مع الرئيس والحكومة السابقين. ويكمن الهدف من هذه العملية في تنفيذ الخطة الانتقالية والإعداد لتنصيب الرئيس الجديد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ والتمهيد لاستعراض خطة بناء السلام في نهاية المرحلة الأولى.

جيم - إدارة انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وانتقال مهامها إلى فريق الأمم المتحدة القطري

٤٢ - ستوضع، قبل حلول شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧، خطة متكاملة للعملية الانتقالية للأمم المتحدة تتناول التغييرات المطلوب إدخالها على وضع الأمم المتحدة بعد مغادرة البعثة. وخطة العملية الانتقالية هذه: (أ) ستضع إجراءات محددة ومفصلة يتعين أن يتخذها كل كيان من كيانات الأمم المتحدة في كل من المجالات ذات الأولوية المذكورة في خطة بناء السلام؛ و (ب) ستصف كيفية تطوّر دور ونهج كل من هذه الكيانات (من قبيل الخدمات الاستشارية المباشرة أو بناء القدرات المؤسسية) خلال العملية الانتقالية؛ و (ج) ستبين الوجود الميداني الحالي والمقرّر في ليبيريا؛ و (د) ستقيم أوجه الثغرات في قدرات الفريق القطري وستعرض سيناريوهات لنقل أصول البعثة إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٤٣ - وستتضمّن الخطة المتكاملة للعملية الانتقالية أيضاً تقييماً لقدرات الأمم المتحدة لمواصلة القيام بمهام المساعي الحميدة الرفيعة المستوى في ليبريا بعد مغادرة الممثل الخاص للأمين العام. ويأتي هذا العنصر المحدّد من عناصر المرحلة الانتقالية استجابة لاستنتاج رئيسي توصل إليه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام ومؤداه أن المشاركة السياسية ضرورية من أجل الحفاظ على السلام (انظر A/70/95-S/2015/446). ويتطلّب تكامل الأمم المتحدة في ليبريا دعم التنسيق الفعلي لأنشطة الدعوة السياسية وتنفيذ البرامج، وذلك للدفع قدماً بالإصلاحات الهيكلية في القوانين والسياسات اللازمة لمعالجة الأسباب الكامنة للنزاع وعدم الاستقرار.

٤٤ - وبدأت عملية تحديد قدرات فريق الأمم المتحدة القطري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ واستمرت حتى نيسان/أبريل ٢٠١٧، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومختبر الأمم المتحدة للمعارف والتغيير المؤسسي. وستكون نتائج هذه العملية إسهاماً بالغ الأهمية في الخطة المتكاملة للعملية الانتقالية. وتقيّم هذه العملية قدرات الفريق القطري في سياق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) والهدف العام المتمثّل في تمكين الفريق القطري من أن يدعم دعماً كاملاً السلام والتنمية بعد مغادرة البعثة، وأن يساعد أصحاب المصلحة الوطنيين على استمرار جني ثمار السلام.

٤٥ - وتشير الاستنتاجات الأولية لعملية تحديد القدرات في آذار/مارس ٢٠١٧ إلى أنّ مغادرة البعثة ستؤدي إلى تقلص القدرات التقنية للأمم المتحدة في مجالات ذات صلة بتنفيذ خطة بناء السلام. والافتقار إلى الخبرات الفنية للبعثة في مجال حقوق الإنسان يبرر تماماً الحاجة إلى إنشاء مكتب ميداني محلي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إذ إن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لها وجود ميداني محدود في ليبريا في الوقت الحالي. فالبعثة موجودة في ثلاث مقاطعات فقط^(١٠)، في وقت يتقلص فيه الوجود الميداني لمنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان نتيجة إغلاق المشاريع المتصلة بالإيولولا. ومن المسلمّ به على نطاق واسع أنّ وجود الفريق القطري في ١٥ مقاطعة سيكون أمراً بالغ الأهمية لدعم جهود الحكومة من أجل إرساء اللامركزية، التي تعد أساسية للحفاظ على السلام، لأنهما ستتيح استمرار توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (كما في ذلك توفير سبل الوصول إلى العدالة) للمواطنين خارج مونروفيا.

٤٦ - ولكي يحافظ الفريق القطري على مكانته ويسهم في التنمية وبناء السلام في ليبريا بعد مغادرة البعثة، يتعيّن عليه أن يضع نموذجاً جديداً للمساعدة الإنمائية يتضمّن تقديم خدماتٍ لدعم التنفيذ إلى حكومة ليبريا، وبذل المساعي الحميدة، وتقديم الدعم السياسي.

(١٠) ابتداءً من تموز/يوليه ٢٠١٧، سيكون للبعثة وجود ميداني فني في مقاطعتين - هما غراند غيده ولوفا. وإضافة إلى ذلك، سيوجد مركز صغير للاتصالات في مقاطعة بونغ.

ويتعين على الفريق القطري أن ينظر في توفير منبر للعمليات المشتركة من أجل ترشيد العمليات والممارسات الإدارية. بما يتيح تعزيز إمكانية التشغيل المتبادل اللازم لتحقيق نتائج إنمائية على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة. وينبغي أن يشمل ذلك تشارك الوكالات والصناديق والبرامج مقرأً واحداً في ما يسمّى بيت الأمم المتحدة في مونروفيا وتنفيذ عمليات مشتركة للفريق القطري، على أساس المزايا النسبية لكل من الوكالات، بهدف سدّ الثغرة التي سوف تنشأ عن سحب الدعم التشغيلي واللوجستيّ المقدم من قبل البعثة، بما في ذلك إمكانية إقامة شراكات لتطوير العمليات والأعمال من أجل توفير (أو تيسير توفير) خدمات اللوجستيات والنقل بعد انسحاب البعثة وإمكانية إبرام اتفاقات بشأن نقل أصول البعثة (من موارد مادية وبشرية على السواء) إلى الفريق القطري.

٤٧ - والتحوّل من بعثة لحفظ السلام إلى فريق الأمم المتحدة القطري يعني الانتقال من تمويل يمكن التنبؤ به ويقدم في إطار أنصبة مقرّرة إلى تمويل يقدم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ويقوم على أساس المشروع. ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن انخفاض كبير في المساعدة الإنمائية المقدّمة إلى ليبريا، من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير سلبي على مكاسب بناء السلام في البلد، لا سيما بعد الفترة الانتخابية. وينبغي أن تعمل لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن للنظر في إمكانية وضع آلية وإطار زمني لمواصلة تقديم تمويل يمكن التنبؤ به للفريق القطري من أجل الوفاء بالأولويات الحاسمة لبناء السلام بعد مغادرة البعثة.

دال - تبليغ عملية التغيير لحكومة ليبريا وشعبها

٤٨ - ستواصل البعثة والفريق القطري بلورة استراتيجية متكاملة في مجال الاتصالات تستهدف جماهير متنوعة وترمي إلى تلبية التطلعات في المجتمع الليبري وفي الدوائر الحكومية خلال الفترة الانتقالية. وستبث رسائل عن العملية الانتقالية إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين (الحكومة والمواطنون والجهات المانحة وموظفو الأمم المتحدة) باستخدام قنوات اتصال شتى، منها برامج البث الإذاعي في البعثة والقوافل المجتمعية والمؤتمرات الصحفية واللقاءات المفتوحة ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل مبتكرة أخرى للاتصال، تهدف إلى ضمان الوصول إلى أكبر جمهور ممكن. وستركز الرسائل الموجهة إلى الشركاء والسكان، أساساً، على استمرارية وجود الأمم المتحدة في ليبريا بعد انسحاب البعثة، مع بيان دور وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وطبيعة تعاونها مع الكيانات الحكومية والمجتمع المدني.

٤٩ - وستؤدي إذاعة البعثة دوراً أساسياً في توفير معلومات موثوقة وقائمة على الوقائع للسكان الليبريين طوال الفترة الانتقالية، وخاصة في مرحلة التحضير لانتخابات عام ٢٠١٧ وخلافاً. وستستمر هذه الخدمة أثناء نقل السلطة السياسية والإدارية وخلال فترة انسحاب البعثة. وتتنظر منظومة الأمم المتحدة في ليبريا في خيارات تتصل بنقل إذاعة البعثة بشكل قابل

للاستمرار إلى كيان مستقل، وقد تشمل هذه الخيارات فريق القطري والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء آخرين.

سابعاً - إطار دعم أولويات بناء السلام على المدى الطويل

٥٠ - تحدد المرحلة الثانية من الخطة الأهداف الطويلة الأجل لبناء السلام في ليبيريا. وتحدد الاتجاه الاستراتيجي للأمم المتحدة، استناداً إلى الاحتياجات الأساسية للمرحلة التي تلي الانتخابات مباشرة ومتطلبات الحفاظ على السلام. وسيشكّل استعراض مشترك للخطة فيما يتصل بالمرحلة الثانية، تشارك فيه الحكومة الجديدة ومنظومة الأمم المتحدة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في ليبيريا والشركاء الدوليون جزءاً لا يتجزأ من العملية الانتقالية.

٥١ - وسيترامن صياغة الخطة في مرحلتها الثانية مع استعراض بيان الالتزامات المتبادلة الحالي والانتهاج منه. كذلك، ستبدأ في هذا الوقت المفاوضات بين الفريق القطري وأصحاب المصلحة الوطنيين من أجل وضع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد، الذي سيدخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبناء عليه، يوصى بأن تشكّل المرحلة الثانية من خطة بناء السلام حجر الزاوية في إطار المساعدة الإنمائية الجديد، وأن توجه عملية تجديد الأطر الأخرى للتعاون الدولي وإبرام الاتفاقات للحصول على مساعدة الجهات المانحة مع حكومة ليبيريا. وهناك أيضاً إمكانية لتصبح خطة بناء السلام إطاراً للمساعدة المتبادلة يحدّد المسؤوليات المشتركة لحكومة ليبيريا وأصحاب المصلحة الوطنيين والمجتمع الدولي في الحفاظ على السلام. ومن حيث المبدأ، قد تغطي المرحلة الثانية الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠، حيث من المقرر أن يجري استعراض منتصف المدة لبرنامج التحول الثاني، ما سيُعتبر مرحلة هامة أخرى لاستعراض ولاية الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في مجال الحفاظ على السلام.

٥٢ - وخلال المرحلة الثانية، سيعزز الفريق القطري دوره في توحيد أدوات الاتصال والتنسيق وتنظيم الاجتماعات من خلال كفاءة حضور بارز وواضح المعالم في وسائط الإعلام العامة، وضمان إدراك تام من جانب الليبريين للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الجهود الجارية للحفاظ على السلام. وسيكون للتنفيذ الكامل للتوصيات المنبثقة عن عملية تحديد قدرات الفريق القطري دور حاسم في معالجة الثغرات في قدرات منظومة الأمم المتحدة لدعم حكومة ليبيريا، بعد مغادرة البعثة. وسيكمن شق هام من هذا المجهود في تقديم الدعم إلى حكومة ليبيريا المنتخبة حديثاً لتنفيذ عمليات التخطيط الوطنية، بما يشمل إسداء المشورة لها في مواءمة الخطط الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، وخطة عام ٢٠٦٣، والأطر الدولية الأخرى، بما فيها الالتزامات الدولية بموجب معاهدات حقوق الإنسان، مع كفاءة التنسيق الفعال مع الشركاء الدوليين. ويتعين أن يعتمد في جميع هذه الجهود نهج الحكومة بكاملها،

بما يشمل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. وفي سياق التخطيط العام هذا، سوف تبحث منظومة الأمم المتحدة وحكومة ليبيريا والشركاء خيار تقييم موسع للإنعاش وبناء السلام أو بديل مختلط، يشارك فيه الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

٥٣ - وسيكون منع نشوب النزاعات الهدف الرئيسي الذي ستشده الأمم المتحدة في أداء أنشطتها لكفالة السلام والأمن بعد انسحاب البعثة. وسيتمثل عنصر أساسي في الاستراتيجية في دعم وضع وتنفيذ سياسة وطنية للسلام وآليات محلية ذات صلة لتوطيد السلام. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل رصد الأحداث في ليبيريا، وأن تتيح، عند الطلب، مساعيها الحميدة ومساعدتها التقنية، في مجالات، منها المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، لدعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام، عبر قنوات منها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وسيساعد العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في كفالة فعالية نظام الإنذار المبكر، وسيكفل، في إطار الاسترشاد بأحكام قرار مجلس الأمن ٢١٧١ (٢٠١٤)، تجسيد الإنذار المبكر بالنزاعات المحتملة في إجراءات وقائية ملموسة مبكرة. وفي إطار ترتيب مركز التنسيق العالمي للشرطة والعدالة والإصلاحات، ستوفر الأمم المتحدة المساعدة في مجالات بناء السلام ذات الأولوية في قطاعي العدالة والأمن من خلال تقديم الدعم الاستشاري والدعم في مجال بناء القدرات، على النحو المبين في البرنامج المشترك للعدالة والأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، بما يشمل دعم تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية.

٥٤ - وتكتسي حماية حقوق الإنسان أهمية بالغة للحفاظ على السلام، وسيكون دعم الأمم المتحدة للمؤسسات الوطنية والخطط الوطنية ذا أهمية بالغة خلال هذه المرحلة من خطة بناء السلام. ويتعين أن تتفق منظومة الأمم المتحدة، إذا ما تقرر إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيريا، على مجموعة مهام محددة جيداً تركز على بناء القدرات الوطنية، ووضع استراتيجية خروج واضحة المعالم.

٥٥ - وسيعزز فريق الأمم المتحدة القطري تعاونه مع أصحاب المصلحة الوطنيين لدعم مجالات بناء السلام الرئيسية المتصلة بالحوكمة. وسيكون أحد أهم هذه المجالات الإصلاح الدستوري، الذي يلزم القيام به لتقوية الوحدة الوطنية، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وكفالة الحوكمة القائمة على المشاركة والخاضعة للمساءلة، وتوطيد الاستقرار من خلال العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وسيندرج في هذا الإطار العمل مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والوكالات الحكومية المعنية، مثل لجنة الحوكمة واللجنة الوطنية للانتخابات وهيئة الأراضي، لضمان توطيد السلام والنهوض بالمصالحة بعد الانتخابات. وفي هذا الصدد، سيكون المجتمع المدني شريكاً هاماً لمنظومة الأمم المتحدة لتعزيز النهج القائمة على المشاركة في صنع القرارات الحكومية، وإسماع أصوات المواطنين في عمليات التغيير،

وكفالة إحساس الليبريين جميعاً بأن السلطات المركزية والمحلية تصغي لشواغلهم. وستعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع الكيانات الحكومية المختصة لكفالة المشاركة الكاملة للمنظمات الممثلة للشباب والنساء في عمليات بناء السلام الاستراتيجية. وسيكون هذا النهج مجدياً بوجه خاص في النهوض بعملية الإصلاح الدستوري التي ستفضي إلى إجراء استفتاء، وتعزيز قدرة الحكومات المحلية على إدارة الخدمات التي تقدمها في إطار من الإنصاف والشمول في جميع المقاطعات الخمس عشرة.

٥٦ - وخلال المرحلة الثانية من خطة بناء السلام، ستعمل منظومة الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة الوطنيين على التصدي للفقر المستمر في البلد. ويتطلب ذلك دعماً طويلاً الأجل للإصلاح الاقتصادي الذي من شأنه أن يوفر للمجتمعات المحلية سبل العيش المستدامة وفرص التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وعمالة الشباب. وستدعم مؤسسات الأمم المتحدة حكومة ليبريا في وضع وتنفيذ استراتيجيات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل بقيادة القطاع الخاص، تهدف إلى تنويع الاقتصاد وبناء مصادر الإيرادات المحلية. ومن شأن مثل هذه النهج أن تؤدي إلى نزع فتيل التوترات الاجتماعية والسياسية الكامنة وراء النزاعات المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم منظومة الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد الذي لا يزال يؤدي إلى استنزاف كبير للموارد الحكومية ويعيق استثمارات القطاع الخاص.

٥٧ - وستدعم منظومة الأمم المتحدة إجراء التعداد الوطني في عام ٢٠١٨، وستشارك في لجنة الشراكة من أجل التعداد. وبما أن التعداد سيشكل الأساس الذي سيستند إليه في توزيع الموارد الوطنية والدوائر السياسية، فإن دور الأمم المتحدة سيشمل كفالة صون المعايير الدولية وتقديم المشورة إلى اللجنة التقنية الوطنية لتعداد السكان.

٥٨ - وسيتولى الفريق القطري، من خلال برامجه، مسؤولية محددة تتمثل في مساعدة حكومة ليبريا في بناء القدرات البشرية داخل المجتمع. ومن الأساسي أن تعتمد منظومة الأمم المتحدة أنجع الممارسات في تحسين آفاق التنمية البشرية لجميع الليبريين، مع التركيز بوجه خاص على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل وتوفير التعليم العالي الجودة وإتاحة نظم الرعاية الصحية القوية وتطوير الهياكل الأساسية وتوفير فرص تنظيم المشاريع ومصادر الرزق للنساء والشباب في المجتمعات المحلية. وفي الوقت نفسه، يتعين تكثيف الجهود الجارية لزيادة إسماع صوت النساء والشباب في مراكز صنع القرار وتعزيز مشاركتها فيها. وبالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين النشاط البشري والنظام الإيكولوجي في البلد، يتعين أن تدعم الأمم المتحدة وشركاؤها الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات في مجالي الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ.

ثامنا - دعم خطة بناء السلام من جانب الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف

٥٩ - ستدعم الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف تنفيذ خطة بناء السلام بمواءمة جهودها مع الأولويات الليبرية ودعم العمليات السياسية الشاملة القائمة على الحوار المفتوح. وخلال المرحلة الأولى من الخطة سيشمل ذلك مواصلة الدعوة إلى إجراء الإصلاحات الحيوية وتقديم الدعم بما يتماشى مع البرامج والالتزامات القائمة سابقا. وستظل القيم الأساسية لبناء السلام مثل الممارسة السياسية الشاملة والحوار والمصالحة والمشاركة المتساوية للنساء والرجال والفتيان والفتيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والاستدامة البيئية في صلب اتفاقات التعاون بين حكومة ليبريا وشركائها الدوليين.

٦٠ - وستستعرض الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف كفاءة وفعالية الأدوات والترتيبات المالية الرامية إلى الحفاظ على السلام، التي قد تشمل حشد التمويل الجماعي والتمويل المختلط بين الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص من أجل تقاسم المخاطر وتعظيم تأثير جهود بناء السلام وبناء الدولة. وسيضمن الشركاء الدوليون الشفافية والمساءلة والرصد الملائم للأموال للحد من الفساد، مع تشجيع اتباع نهج استراتيجي شامل ومتكامل ومتسق في مجال بناء السلام.

٦١ - وستسترعى الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف اهتمام المجتمع الدولي إلى ليبريا وستحافظ عليه وستقوم بالدعوة لدى جميع الأحزاب والمرشحين من أجل إجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠١٧ والتقييد بالقانون الانتخابي. وتعهد الاتحاد الأفريقي بتوفير بعض الدعم التقني أو اللوجستي للعمليات الانتخابية وبإيفاد بعثة مراقبين. وسيكون من الأهمية بمكان أن تنخرط الجهات الفاعلة الدولية مع الفريق القطري في استعداداته لتلبية احتياجات بناء السلام بعد انسحاب البعثة، وأن تشارك في استعراض المرحلة الأولى من خطة بناء السلام مع حكومة ليبريا المنتخبة حديثا وأصحاب المصلحة الوطنيين ومنظومة الأمم المتحدة، وأن تساعد في صياغة الالتزامات المحددة للمرحلة الثانية من الخطة. وستشارك الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف مشاركة كاملة في الترتيبات الإدارية الحكومية لخطة بناء السلام وستشارك في عملية رصد التقدم المحرز في تحقيق النتائج.

٦٢ - ويتوقع أن تكون الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شريكا أساسيا للسلام والأمن في ليبريا بعد انسحاب البعثة. فهي الهيئة دون الإقليمية الرئيسية في غرب أفريقيا ولها ولاية قانونية لتعزيز السلام والأمن وخطة واسعة النطاق للأمن البشري والتنمية البشرية. وبناء على ذلك، فإن شراكات الجماعة مع حكومة ليبريا والفريق القطري والجهات الفاعلة الدولية ستكون هامة. وتعد الجماعة حليفا طبيعيا في مسعى الحفاظ على السلام، وتمتلك القدرة على الاستجابة لردع ومنع نشوب النزاعات العنيفة.

٦٣ - وبالتعاون مع حكومة ليبريا ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، ستدعم الجماعة خطة بناء السلام من خلال الإجراءات التالية:

(أ) نشر شبكة الإنذار والاستجابة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا من خلال إنشاء المركز الوطني لتنسيق آلية الاستجابة في مونروفيا خلال المرحلة الأولى من الخطة؛

(ب) إنشاء بعثة لمراقبة الانتخابات في الأجلين القصير والطويل لرصد العملية الانتخابية لعام ٢٠١٧ وإيفاد فريق لتقصي الحقائق إلى ليبريا للمساعدة في تقديم المشورة السياسية والاستراتيجية بما يساهم في تنظيم انتخابات شاملة وسلمية؛

(ج) توفير برنامج لبناء قدرات النساء وممثلي وسائط الإعلام خلال الفترة الانتخابية؛

(د) إشراك منظمات المجتمع المدني الليبري في العناصر الأساسية للإطار الإقليمي لمنع نشوب النزاعات الذي وضعته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(هـ) العمل مع حكومة ليبريا (وزارة الداخلية ومكتب بناء السلام ووزارة الشؤون الجنسانية، والطفولة والحماية الاجتماعية) بشأن إدماج صكوك دولية تتعلق بالعنف الجنساني وتعزيز تعليم الفتيات والنساء وتمكينهن؛

(و) دعم منظومة الأمم المتحدة في كفالة نقل مستدام لإذاعة البعثة إلى كيان مستقل.

٦٤ - وستدعم مجموعة البنك الدولي خطة بناء السلام من خلال الإجراءات التالية:

(أ) دعم حكومة ليبريا لتحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد، بما في ذلك من خلال عمليات استعراض النفقات العامة في قطاع الأمن؛

(ب) إنجاز تقييم مشترك للمخاطر والقدرة على الصمود وإطلاع حكومة ليبريا والشركاء الدوليين عليه بحلول أيار/مايو ٢٠١٧؛

(ج) إيلاء الأولوية لإنجاز الأنشطة التي تراعي ظروف النزاع والتي تخفف من حدته، مثل الأشغال العامة الكثيفة العمالة، وأنشطة تنمية مهارات الشباب وتمكينهم ومشاريع التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية، في إطار البرامج الإنمائية الجارية، حسب الاقتضاء؛

(د) استكشاف خيار إجراء تقييم ثلاثي (الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي) أو تقييم موسع في مجال بناء السلام (تقييم للإنعاش وبناء السلام، أو بديل مختلط) في إطار عملية التخطيط للمرحلة الثانية؛

(هـ) دعم حكومة ليبريا في وضع وتنفيذ استراتيجيتها لإدارة المالية العامة من أجل تعزيز المكاسب المحرزة في تعبئة الإيرادات وتخصيص الموارد وإدارة النفقات والمساءلة؛

(و) تعزيز النمو المشترك من خلال تهيئة بيئة ملائمة للأعمال، وتحسين الربط، وتحسين إمدادات الطاقة وفرص الحصول على الخدمات العامة الجيدة.

تاسعا - الترتيبات الإدارية

٦٥ - سيشارك في رصد خطة بناء السلام كل من حكومة ليبيريا ومنظومة الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام والجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية وممثلي المجتمع المدني الليبيري.

٦٦ - وخلال المرحلة الأولى، ستجتمع أفرقة العمل القطاعية لبرنامج التحول كل شهرين لرصد تنفيذ خطة بناء السلام. وستدمج نتائج مداولات أفرقة العمل القطاعية في اجتماعات تحالف التنمية في ليبيريا من خلال هيكل الركائز المعتمد. وسيعمل التحالف، الذي ترأسه الرئيسة، بوصفه الهيئة الأعلى درجة للرقابة على السياسات فيما يتعلق بتنفيذ خطة بناء السلام. وسيجتمع التحالف مرتين في السنة لاستعراض خطة بناء السلام، وستوفر حكومة ليبيريا خدمات الأمانة والدعم التحضيري لهذه الاجتماعات. وسيكون الغرض من الاجتماعات الرسمية هو استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والالتزامات الواردة في خطة بناء السلام، وتركيز اهتمام المجتمع الدولي على المسائل الرئيسية لبناء السلام التي تتطلب المزيد من العمل. وسوف تناقش مسائل قطاعية محددة من جانب أفرقة العمل القطاعية. ويتعين أن تشمل النقاشات بخصوص المسائل المتصلة بانتقال البعثة إجراء حوار محدد مع الممثل الخاص للأمين العام، حسبما تقتضيه الحاجة من أجل النهوض بالتنفيذ.

٦٧ - وقبل مغادرة البعثة، ستشرع حكومة ليبيريا ومنظومة الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام والجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية وممثلي المجتمع المدني الليبيري في استعراض التقدم المحرز خلال المرحلة الأولى من الخطة. وسيفضي الاستعراض إلى الاتفاق على الأنشطة ذات الأولوية والتمويل اللازم للمرحلة الثانية، وسيعيد تأكيد الترتيبات الإدارية لرصد تنفيذ الخطة. وستشمل العملية الاستعراض النهائي لبيان الالتزامات المتبادلة وستبحث خيارات ضمان المرحلة الثانية من خطة بناء السلام بإطار للمساءلة المتبادلة. وخلال المرحلة الثانية من الخطة، يتوقع أن يستمر عقد اجتماعات منتظمة لتقييم التقدم المحرز وأن تشارك فيها لجنة بناء السلام.

٦٨ - وستستخدم أداة رصد النتائج مؤشرات قياس التقدم المحرز صوب استعادة التماسك الاجتماعي والنهوض بالمصالحة، باعتبارهما عنصرين أساسيين في تحويل النزاعات والحفاظ على السلام. وستستند على منهجيات النوعية والكمية المتبعة حالياً في ليبيريا لتقييم المخاطر وتوفير التشخيصات وتبيان الصفات التنبؤية التي ستمكن الحكومة وأصحاب المصلحة من تحديد المداخل المثلى لسياسات وبرامج بناء السلام. وكمقياس للتقدم سترصد الأداة

معايير بناء السلام الحاسمة خلال مدة تنفيذ خطة بناء السلام. وسيتم قياس التماسك الاجتماعي من خلال رصد تصورات الفساد والثقة في المؤسسات والأمن البشري والرضا عن الحياة. وسيجري تقييم التقدم المحرز في عملية المصالحة من خلال رصد المؤشرات المتعلقة بالقوالب النمطية السلبية، والقلق المشترك بين الجماعات، والمسافات الاجتماعية، والتهديدات الاجتماعية، والتمييز الفعلي.

أولويات حكومة ليبيريا لبناء السلام في المرحلة الأولى

تلتزم حكومة ليبيريا بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على تحقيق النتائج التالية قبل حلول شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

التشجيع على إجراء انتخابات شاملة وسلمية في عام ٢٠١٧

- كفالة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة وشفافة وآمنة في عام ٢٠١٧، وفقا للقانون الانتخابي الجديد
- إبرام اتفاق بين الأحزاب السياسية من أجل الانتخابات السلمية الشاملة للجميع، وعمليات ما بعد الانتخابات، ومرحلة الانتقال السياسي
- توفير الاعتمادات المقررة في الميزانية وتخصيصها في الوقت المناسب للعملية الانتخابية لعام ٢٠١٧ تمشيا مع الاحتياجات التشغيلية
- تشجيع الأحزاب السياسية على زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات المنتخبة استنادا إلى القانون الانتخابي الجديد
- كفالة أن تكون وكالات العدالة والأمن جاهزة ومزودة بالاعتمادات الكافية من الميزانية في الوقت المناسب، وتحسين تنسيق الوكالات على مستوى المجتمعات المحلية

السلام والأمن وسيادة القانون

- توفير اعتمادات من الميزانية في الوقت المناسب لوزارة العدل والسلطة القضائية، في حدود الموارد المتاحة، لتقديم خدمات فعالة على مستوى الادعاء والدفاع العام والقضاء للنظر في الجرائم والمنازعات المتصلة بالانتخابات
- تعزيز المشاركة المجتمعية في قطاع الأمن من خلال الشراكات الجيدة التنسيق مع المجتمع المدني وآليات الحفارة المجتمعية
- تعزيز دور مجالس أمن المقاطعات ومجالس أمن الدوائر ذات الصلة بها وشبكة الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة على مستوى المقاطعات، وربط هذه الآليات بمركز تنسيق أعمال الآلية الوطنية للإنذار المبكر والاستجابة في ليبيريا
- تفعيل مجالس استعراض السياسات والشكاوى المدنية وبدء تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية، وقانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر، وقانون الشرطة وقانون دائرة الهجرة

- مواصلة تنفيذ التوصيات المؤيدة على الصعيد الوطني التي تعالج مواطن الضعف العامة في قطاع العدالة الجنائية
- تنقيح خارطة الطريق الاستراتيجية للتعافي وبناء السلام وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني (٢٠١٣-٢٠٣٠)، وإنتاج المجلد الأول من المشروع المتعلق بالرموز التاريخية الوطنية من أجل تعزيز الوحدة الوطنية
- إجراء سبعة حوارات للمصالحة على مستوى المقاطعات وعقد مؤتمر وطني بشأن المصالحة

الحوكمة والمؤسسات العامة

- إدارة عملية الانتقال السياسي والإداري وضمان حماية الأصول العامة
- اعتماد مشروع قانون الحكم المحلي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
- اعتماد مشروع قانون الحقوق في الأراضي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وكفالة أن تكون هيئة الأراضي في طور التشغيل من خلال تخصيص اعتمادات في الميزانية
- إنشاء وزارة الحكم المحلي وبناء السلام بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهي ستحل محل وزارة الداخلية
- استكمال إنشاء مراكز الخدمات على صعيد المقاطعات الخمس عشرة وتخصيص اعتمادات في الميزانية المالية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ لتمويل عملياتها وتغطية تكاليفها المتكررة
- تنفيذ الاتفاق وإطار السياسات القائم بين حكومة ليريا ومنظمات المجتمع المدني، مع التركيز بوجه خاص على عقد مؤتمر قمة وطني بمشاركة الحكومة والمجلس الوطني للمجتمع المدني في ليريا
- إعداد مشروع قانون بشأن حماية الشهود والمبلغين عن المخالفات وعرضه على المجلس التشريعي بحلول تموز/يوليه ٢٠١٧

الإصلاح الاقتصادي والتنمية

- صياغة إطار للتخطيط الوطني ليحل محل برنامج التحول، على أن يكون متسقاً مع أهداف التنمية المستدامة ومع خطة عام ٢٠٦٣
- إنشاء وحدة للبحوث والسياسات العامة في وزارة المالية والتخطيط الإنمائي لتحسين مهام إدارة سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك النمذجة الاقتصادية والخدمات الاستشارية في مجال السياسات لتعزيز الحصافة المالية والإيرادات والخدمات

- تعزيز نظام إدارة معلومات المعونة الحالية من أجل تعزيز القدرات في مجالي تنسيق المعونة وإدارتها

المسائل الشاملة

- تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز حماية حقوق الإنسان في جميع الدوائر الحكومية؛ وطلب إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ليبيا
- اعتماد مشروع القانون الوطني بشأن الشباب بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
- التعجيل بتنفيذ مشاريع وبرامج تهدف إلى إشراك الشباب بصورة بناءة في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٧، ومنها مشروع فرص الشباب وبرنامج التدريب التقني والمهني
- ضمان المشاركة المجدية للمرأة في جميع مراحل العملية الانتخابية لعام ٢٠١٧، باعتبارهن مرشحات وناخبات ومسؤولات عن إدارة الانتخاب
- تطبيق الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في إعداد ميزانيات الوزارات والوكالات واللجان للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات والنساء المهمشات
- توسيع مبادرة أكواخ السلام النسائية لتعزيز الحوار المجتمعي الشامل، والوساطة، وتسوية النزاعات
- إكمال استعراض خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والبدء في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

ملاحظة: لتيسير التزام الحكومة بتنفيذ الإجراءات المندرجة في إطار المرحلة الأولى من خطة بناء السلام، سيعمل مكتب بناء السلام مع وزارة المالية والتخطيط الإنمائي ومع غيرها من الوزارات المختصة والوكالات واللجان المعنية لتبيان الآثار المالية بتفصيل استعدادا لفترة الميزانية ٢٠١٧/٢٠١٨.

المرفق الثاني

أولويات حكومة ليبريا لبناء السلام في المرحلة الثانية

يُتوخى أن تعمل حكومة ليبريا الجديدة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على حشد الدعم السياسي والمالي للنهوض ببناء السلام في المجالات التالية.

السلام والأمن وسيادة القانون

- تنفيذ الإصلاحات التشريعية والسياساتية المتعلقة بالسلامة العامة وقطاع الأمن الخاص
- تحديث الإطار التشريعي والسياساتي لقطاع العدالة والأمن عن طريق الإصلاحات المحددة الأهداف والتنفيذ الفعال للقوانين والسياسات الجديدة
- تعزيز التنسيق بين الفروع الثلاثة للحكومة وبين مؤسسات العدالة والأمن، وكذلك مع مؤسسات صون النزاهة، بهدف كفالة اتساق السياسات على المستوى التنفيذي وتحسين الرقابة والمساءلة
- القيام بمهمتي استقدام الأفراد وتدريبهم الأساسيتين من أجل زيادة نشر موظفي قطاع العدالة والأمن الأكفاء في جميع أنحاء البلد، مع التركيز في الاستقدام على الوفاء بالأهداف المقررة لتوظيف النساء في القطاع
- تنفيذ توصيات استعراض النفقات العامة بهدف ضمان توفير الموارد الملائمة والإدارة المالية الفعالة لقطاع العدالة والأمن
- صياغة و سن سياسة وطنية للسلام
- تقديم الدعم الكافي من الميزانية في الوقت المناسب لضمان فعالية عمليات أهم المؤسسات المعنية بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام
- تقديم الدعم المالي الكافي في الوقت المناسب لتعزيز مبادرات السلام عبر الحدود، بما في ذلك استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود، التي تضم الزعماء المحليين، والشيوخ التقليديين والجماعات المحلية على جانبي الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار وغينيا وسيراليون
- تعزيز دور الآليات التقليدية للسلام ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك نظام بالافا هت، في عملية بناء السلام

الحوكمة والمؤسسات العامة

- اختتام عملية الإصلاح الدستوري، وإجراء استفتاء بشأن الدستور الليبري بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩
- تسريع عملية تحقيق اللامركزية وضمان التنفيذ الكامل لمشروع قانون الحكم المحلي
- تعزيز المؤسسات الوطنية لصون النزاهة والآليات القضائية لمكافحة ثقافة وممارسات الفساد والإفلات من العقاب
- تسريع عملية الإصلاح الزراعي لضمان تنفيذ نظام عادل وقوي لإدارة الأراضي وهيئتها
- تعديل قانون اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٨، بتحويل صلاحيات الملاحقة القضائية الكاملة لمحاكم مكافحة الفساد

الإصلاح الاقتصادي والتنمية

- تنفيذ إطار تنمية وطنية شاملة، وضمان وجود الأصول السياسية والمالية اللازمة لإدماج أهداف التنمية المستدامة وخطّة عام ٢٠٦٣ على الصعيد المحلي
- استعراض وتنفيذ استراتيجية تعبئة الموارد المحلية وتوسيع الحيز المالي، مع التركيز على تنويع الاقتصاد الليبري، وتعزيز نمو القطاع الخاص، والاستفادة من الإمكانيات الاستثمارية لليبريين في المهجر

المسائل الشاملة

- التعجيل بإدماج باقي الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في القوانين الوطنية واتخاذ تدابير وقائية ملموسة لضمان التمتع الكامل بالحقوق للجميع
- معالجة قضايا العدالة الانتقالية في ليبريا تمشيا مع التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة
- إنشاء آليات التنفيذ والرصد المستقل للتوصيات الواردة في تقارير الاستعراض الدوري الشامل
- ضمان قدرة اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان على تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا في جميع أنحاء البلد
- وضع وتنفيذ برنامج وطني منسق وممول تمويلا جيدا لتوظيف الشباب يكون قادرا على توفير العمل اللائق لجميع فئات الشباب، بما في ذلك خريجو الجامعات والمدربين على المهن

- إدخال التربية المدنية والمواطنة في المناهج الدراسية بالمدارس الابتدائية والثانوية، ودعم المناهج الإضافية في الجهود المجتمعية الرامية إلى اعتماد الحوار كوسيلة لحل المشاكل
- إنشاء شبكة وطنية لخدمات المشورة الاجتماعية والنفسية التي تستهدف الفئات الضعيفة من الشباب وتساعدهم على النماء أخلاقيا وفكريا وعقليا
- تكريس العمل الإيجابي الجنساني كجزء من عملية الإصلاح الدستوري
- ضمان مراعاة المنظور الجنساني في جميع عمليات وضع السياسات والتخطيط على الصعيد الوطني
- ضمان الفعالية والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تراعي ظروف النزاع وتراعي المناخ
- إدماج استراتيجيات التكيف الفعالة المحلية في وضع سياسات وخطط التنمية الوطنية، بحيث يكون المنظور الاجتماعي ومنظور النزاع جزءا من استراتيجيات وأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتأقلم معه

المرفق الثالث

بيان الأحزاب السياسية المسجلة في ليبيريا دعماً لخطة بناء السلام
في ليبيريا، المعتمد بمقرر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بمونروفييا
في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧

حيث إن الأحزاب السياسية في ليبيريا شاركت في المشاورات التي بادرت إلى إجرائها
منظومة الأمم المتحدة في ليبيريا من أجل إعداد خطة لبناء السلام عملاً بقرار مجلس الأمن
٢٣٣٣ (٢٠١٦)،

وحيث إن الأحزاب اعتنقت المبدأ التوجيهي المتمثل في إمساك جميع الجهات الوطنية
بزمام خطة بناء السلام،

وحيث إن الأحزاب أقرت بأن الأولويات الواردة في خطة بناء السلام تكتسي أهمية
بالغة للحفاظ على السلام في ليبيريا، وبأن توطيد السلام يظل مسؤولية وطنية تقع على عاتق
جميع فروع الحكومة وعلى المجتمع ككل،

فإن الأحزاب السياسية تعقد العزم على دعم خطة بناء السلام في ليبيريا وعلى العمل
مع حكومة ليبيريا ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين والمتعددي
الأطراف والمجتمع المدني من أجل السعي بنشاط إلى تحقيق أولويات بناء السلام الوطنية
الواردة في المرفقين الأول والثاني لخطة بناء السلام.

المرفق الرابع

بيان المجلس الوطني للمجتمع المدني في ليبيريا، المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧

حيث إن المجلس الوطني للمجتمع المدني في ليبيريا هو الهيئة العليا للمجتمع المدني في ليبيريا التي ينتخبها قطاع عريض من الأقران في هيئات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد،

وحيث إن المجلس الوطني للمجتمع المدني في ليبيريا يتطلع إلى أن يشارك مشاركة كاملة على جميع المستويات في تنفيذ خطة بناء السلام،

وحيث إن هيئات المجتمع المدني يتعين عليها أن ترصد العملية الانتخابية، وتعمل بوصفها جهات تتولى توفير التربية المدنية وتثقيف الناخبين، وتقوم بمساءلة الأحزاب السياسية عن تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بينها وبين اللجنة الوطنية للانتخابات، وتضطلع بأنشطة الدعوة لهذه الغاية دعماً للديمقراطية في البلد،

وحيث إن هيئات المجتمع المدني لها دور حاسم تؤديه في توطيد السلام، من خلال توفير الخبرة والتجربة لعملية المصالحة الوطنية الكاملة تجنباً للعودة إلى الماضي العنيف في البلد،

وحيث إن هيئات المجتمع المدني يتعين عليها أن تنخرط في العملية الحكومية لسن التشريعات الرئيسية اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للتزاع، بما في ذلك النصوص التشريعية المتعلقة بالحقوق في الأراضي، والحكم المحلي، ومكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين، والعنف العائلي،

وحيث إن المنظمات الأهلية يتعين عليها أن تنخرط بشكل كامل في جهود اللامركزية وأن تكون جهات شريكة في إنشاء وتشغيل مراكز الخدمات على صعيد المقاطعات،

وحيث إن المجتمع المدني سيكون طرفاً في آلية رصد تنفيذ خطة بناء السلام، على النحو المبين في الترتيبات الإدارية،

فإن المجلس الوطني للمجتمع المدني في ليبيريا بما يشمل أعضائه يعقد العزم على دعم خطة بناء السلام وسيواصل العمل بشكل دؤوب في سبيل توطيد السلام، ويعيد تأكيد التزامه بمساءلة حكومة ليبيريا عن عملية الانتقال وعن تنفيذ خطة بناء السلام.